Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

الحديث النبوي بين منهج المحدثين ومقتضيات العقل

مفيدة غالي بدروش أبو الشواشي
قسم الدراسات الإسلامية – كلية التربية زوارة
m.abulishwashi@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0008-0561-8180

Prophetic Hadith: Between the Methodology of Hadith Scholars and the Demands of Reason

Mufida Ghali Badroush AbuShawashi
Department of Islamic Studies – Faculty of Education, Zuwarah

تاريخ الإستلام:2026/05/16 –تاريخ المراجعة:2026/06/18– تاريخ القبول: 2026/06/28– تاريخ للنشر : 2026 /07/21

المستخلص

هدف البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة التكاملية بين الوحي الصحيح والعقل الصريح، وبيان تهافت دعاوى التعارض بينهما. وتمثلت إشكاليته في البحث من التساؤل حول مدى استيعاب القواعد الحديثية للمقتضيات العقلية، وكيفية توظيف العقل كأداة نقدية لفهم السنة دون القفز على ثوابت النقل. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل قواعد نقد الإسناد والمتن، والمنهج الاستقرائي لتتبع النماذج التطبيقية لتعامل العلماء مع الأحاديث المشكلة، بالإضافة إلى المنهج النقدي المقارن لتقويم الأطروحات العقلانية المعاصرة. وخلص إلى أن منهج المحدثين يمثل منظومة نقدية متكاملة تفوقت في دقتها العلمية على المناهج التاريخية الحديثة، حيث لم تقتصر على نقد الأسانيد، بل وضعت ضوابط دراية صارمة لعرض المتون على أصول الشريعة وقواعد العقل الفطري. كما أن العقل في المنظور الإسلامي هو مناط التكليف وأداة الفهم، إلا أنه يعمل كخادم للنص وتابع للوحي، مع ضرورة التفريق الحاسم بين محارات العقل التي يعجز الإدراك البشري عن الإحاطة بكنهها، وبين مستحيلات العقل التي تنزهت عنها السنة الصحيحة. وأكد على أن أي تعارض مدعى بين النقل والعقل هو تعارض ظاهري يزول بالتحقيق العلمي، إما بإثبات عدم ثبوت النص أو بمراجعة المقدمات العقلية الناقدة، أوصى بتعزيز الدراسات البينية التي تزاوج بين علوم الحديث والعلوم المعرفية المعاصرة، وإرساء ميثاق منهجي يضبط إعمال العقل في فهم السنة بما يحفظ الثوابت ويواكب المتغيرات، مع التركيز على إحياء منهج الجمع والتوفيق في المؤسسات الأكاديمية لرد الشبهات بأسلوب علمي رصين.

الكلمات الافتتاحية: الحديث النبوي، منهج المحدثين، مقتضيات العقل.

Abstract

This study aimed to explore the complementary relationship between authentic revelation (wahy) and sound reason, and to demonstrate the invalidity of claims asserting a contradiction between them. The research problem centered on examining the extent to which the principles of Hadith criticism accommodate rational considerations and how reason can be employed as a critical tool for understanding the Sunnah without undermining the established foundations of transmitted evidence (naql).

The study adopted the descriptive-analytical method to establish the principles governing the criticism of both the chain of transmission (isnād) and the text (matn). It also employed the inductive method to examine practical examples of scholars' approaches to problematic Hadiths, in addition to the comparative critical method to evaluate contemporary rationalist perspectives.

The findings revealed that the methodology of the Hadith scholars constitutes a comprehensive and sophisticated critical system that surpasses many modern historical approaches in terms of scientific rigor. Their methodology was not confined to evaluating chains of transmission but also developed strict criteria for assessing Hadith texts in light of the fundamental principles of Islamic law (Sharīʿah) and the dictates of sound human reason. The study further concluded that, from the Islamic perspective, reason is the basis of moral responsibility and the primary instrument for understanding revelation; however, it functions in service of the revealed texts and remains subordinate to divine guidance. It also emphasized the necessity of distinguishing between matters that transcend human intellectual capacity (*muḥārāt al-ʿaql*, which lie beyond the limits of human comprehension, and logical impossibilities) *mustaḥīlāt al-ʿaql*, from which the authentic Sunnah is entirely free.

The study concluded that any alleged conflict between revelation and reason is merely apparent and can be resolved through sound scholarly investigation, either by establishing the inauthenticity of the reported text or by reassessing the rational premises upon which the objection is based. Finally, the study recommends strengthening interdisciplinary research that integrates Hadith studies with contemporary cognitive sciences, establishing a methodological framework for the proper use of reason in understanding the Sunnah while preserving Islamic constants and responding effectively to contemporary developments, and promoting the methodology of reconciliation and harmonization within academic institutions to address misconceptions through rigorous scholarly discourse.

مقدمة

إن الشريعة الإسلامية بجوهرها وحقيقتها قامت على أصلين عظيمين، هما كتاب الله عز وجل وسنة نبيه المصطفى ﷺ، فإذا كان القرآن الكريم هو أصل الأصول ومصدر الهداية الأول، فإن الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع، والمبين لأحكامه، والمفسر لمجمل آياته، والمكمل لمنظومة الهداية الربانية في حياة المسلم .ولقد أدرك علماء الأمة منذ الرعيل الأول خطورة النسبة إلى رسول الله ﷺ، فاستشعروا الأمانة العظمى في نقل الإرث النبوي، وهذا دفعهم إلى بذل جهود علمية دقيقة ومنقطعة النظير في تاريخ الأمم لتمحيص الروايات ونقدها. وقد تمخضت عن هذه الجهود ميلاد علم الحديث، الذي وضع قواعد صارمة ومنهجية نقدية متكاملة لضبط الرواية والدراية، فنقدوا الأسانيد والمتون بعين فاحصة لا تغادر صغيرة ولا كبيرة . وفي مقابل هذا المنهج النقدي الدقيق، يبين أن الإسلام قد كرم العقل بوصفه أداة للفهم والتدبر ومناطا للتكليف، بل وجعله الشرع وسيلة للتمييز وأكد على أهمية إعماله في مواضع شتى، دون أن يجعله حاكما مطلقا يتجاوز حدود الوحي.

بيد أن تطور الفكر الإنساني وبروز اتجاهات عقلانية متفاوتة عبر التاريخ، أدى إلى نشوء إشكالية معرفية حول طبيعة العلاقة بين منهج المحدثين القائم على الضبط والنقل الصارم، وبين مقتضيات العقل التي تبحث عن المعقولية والاتساق الفكري .وقد احتدم هذا النقاش خاصة عند التعامل مع بعض الأحاديث التي قد يتوهم تعارضها مع العقل أو الواقع المعاش، مما أحدث نوعا من الاضطراب في الفهم بين من يغيب العقل تماما وبين من يجعله معيارا وحيدا لرد النصوص وتضعيفها. ومن هنا، تبرز الحاجة الملحة لهذا البحث لتقديم رؤية متوازنة، تنصف منهج المحدثين في صرامته العلمية التي حفظت على الدين، وفي ذات الوقت حدد مجال العقل ووظيفته الصحيحة في الفهم والتأويل، بعيدا عن الإفراط الذي يلغي النص أو التفريط الذي يعطل العقل .يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على طبيعة العلاقة الرابطة بين المنهجين، وبيان حدود كل منهما، مع إبراز ملامح التكامل الفطري والشرعي بينهما بما يخدم السنة النبوية ويصونها من الشبهات .إن الهدف الأسمى هو التأكيد على أن العقل الصريح لا يصادم النقل الصحيح، بل يعضده ويجلي مكنونات حكمته.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في رصد وتحليل طبيعة العلاقة الجدلية بين المنهج النقدي عند المحدثين وبين المقتضيات العقلية في قبول الحديث النبوي وفهمه. فبينما يرى البعض أن منهج المحدثين اقتصر على نقد الأسانيد، يرى آخرون أن مقتضيات العقل المعاصر قد تفرض رد نصوص ثبتت صحتها إسنادا. هذا التباين أحدث فجوة معرفية وتوترا ظاهريا بين النقل والعقل، مما يستوجب البحث عن أصول التكامل بينهما، وتحديد الضوابط العلمية التي تمنع تغول العقل على النص أو تعطيل دوره في الفهم، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المحورية التي تربط قواعد المحدثين بحدود الإدراك العقلي.

تساؤلات البحث

1. ما ماهية منهج المحدثين في النقد؟
2. كيف حدد الإسلام مفهوم العقل وما مكانته التشريعية؟
3. ما الضوابط المنهجية التي تحكم إعمال العقل في فهم الحديث النبوي؟
4. هل التعارض بين منهج المحدثين ومقتضيات العقل حقيقي أم متوهم؟ وكيف يمكن صياغة علاقة تكاملية تدفع هذا التعارض وتخدم السنة النبوية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الغايات الآتية:

1. استعراض نشأة علم الحديث، وتحليل قواعدهم الصارمة في نقد الأسانيد، وتسليط الضوء على دقة ضوابطهم في نقد المتون.
2. توضيح المفهوم الشرعي للعقل، وتحديد مكانته في المنظومة الإسلامية، مع وضع معالم وضوابط واضحة تحكم تدخله في فهم السنة النبوية.
3. الكشف عن طبيعة التفاعل بين منهج المحدثين ومقتضيات العقل، وبيان أن التعارض بينهما هو تعارض ظاهري يزول عند التحقيق العلمي.
4. إبراز ملامح التكامل بين العقل والمنهج الحديثي، واستثمار هذا التكامل في الرد العلمي الرصين على الشبهات المثارة حول تعارض بعض الأحاديث مع العقل أو الواقع.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على ضفيرة منهجية متكاملة تزاوج بين النظرية والتطبيق، حيث وظِف المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل قواعد نقد الحديث وتحليل مفاهيم المقتضيات العقلية وضوابطها الحاكمة، مدعوما بـ المنهج الاستقرائي الذي تتبع أقوال العلماء ونماذجهم التطبيقية في دفع التعارض الظاهري بين النقل والعقل، وصولا إلى المنهج النقدي المقارن لتقويم الطروحات العقلانية المعاصرة وبيان نقاط الالتقاء التكاملية التي تصون السنة النبوية وتدفع عنها الشبهات. وقد استعان بمجموعة من الأدوات البحثية شملت التحليل المضموني للنصوص الحديثية، والاستنباط من أمهات الكتب والمراجع المتخصصة، واستخدام أسلوب المقابلة والموازنة بين الأدلة النقلية والبراهين العقلية للوصول إلى نتائج موضوعية منضبطة بضوابط البحث العلمي.

الدراسات السابقة

1- دراسة (الترك، 2020) بعنوان: أثر العقل في نقد متن الحديث عند المحدثين

هدفت إلى إبراز الدور المحوري الذي اداه العقل كأداة نقدية لدى علماء الحديث المتقدمين، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لاستنتاج المعايير العقلية التي طبقها النقاد. وخلص إلى أن المحدثين لم يكتفوا بنقد الأسانيد، بل جعلوا المعقولية شرطا أساسيا لقبول المتن، حيث ردوا ما يخالف القطعيات العقلية أو المشاهدات الحسية. وأوصت بضرورة إحياء منهج المتقدمين في نقد المتون لعدم الاقتصار على الظاهر الإسنادي، وتعميق النظر في القرائن العقلية المحيطة بالنص النبوي لضمان الفهم السديد.[1]

2- دراسة (العمري، 2018) بعنوان: إشكالية التعارض بين العقل والنقل في الفكر الإسلامي المعاصر

هدفت إلى تحليل جذور التوتر بين الرؤى العقلانية الحديثة والنصوص الحديثية، واعتمدت المنهج النقدي المقارن في رصد آراء المدرسة العقلية الحديثة ومقابلة طروحاتها بمنهج المحدثين الأصيل. وخلصت إلى أن معظم دعاوي التعارض ناشئة عن قصور في فهم اللغة أو جهل بظروف ورود النص، وليس عن تصادم حقيقي مع العقل الفطري. وأوصت بوضع ضوابط صارمة للتأويل العقلي لئلا يتحول إلى ذريعة لرد السنة، مؤكدة على أهمية الجمع بين فقه النص وفقه الواقع في الدراسات الحديثية المعاصرة 2

3- دراسة (الحميد، 2021) بعنوان: منهج المدرسة العقلية في التعامل مع السنة النبوية: دراسة تقويمية

هدفت إلى تقويم المسلك الذي انتهجه بعض المفكرين المعاصرين في تقديم العقل على النقل بصفة مطلقة، واستخدمت المنهج الاستقرائي لتتبع النماذج التطبيقية التي تم فيها رد أحاديث صحيحة بدعوى مخالفتها للعقل. وخلصت إلى أن هذا المنهج يفتقر إلى الضوابط العلمية ويتسم بالاضطراب نظرا لنسبية العقول وتفاوتها، مما يهدد الثوابت التشريعية. وأوصت بضرورة تأصيل العلاقة بين الوحي والعقل وفق رؤية وسطية، كما دعت إلى تعزيز التوعية المنهجية لطلبة العلم حول مخاطر القراءات العقلانية المنفلتة 3

4- دراسة (باوزير، 2019) بعنوان: ضوابط نقد المتن عند المحدثين وأثرها في دفع الشبهات العقلية

هدفت إلى استجلاء القواعد العلمية التي وضعها المحدثون لضمان سلامة المتن من الشذوذ والعلة، واستخدمت المنهج التحليلي في ربط هذه القواعد بالرد على الشبهات التي يثيرها الطاعنون في السنة. وخلصت إلى أن منهج المحدثين يمتلك قدرة ذاتية على تنقية السنة من الدخيل والمعارض للعقل عبر شروط العدالة والضبط وعرض المتن على الأصول. وأوصت بتدريس مادة نقد المتن بشكل موسع في الجامعات الإسلامية، وحثت على إعداد موسوعات حديثية تربط بين صحة السند ومعقولية المتن[4].

5- دراسة (منصور، 2022) بعنوان: العقل عند الإمام الخطابي وأثره في شرح الحديث

هدفت إلى تسليط الضوء على نموذج تطبيقي من علماء القرن الرابع الهجري في إعمال العقل لفهم الأحاديث المشكلة، واستخدمت المنهج التاريخي التحليلي لاستعراض آراء الخطابي في كتابه معالم السنن. وخلصت إلى أن الخطابي نجح في توظيف العقل لرفع التعارض الظاهري بين النصوص وبين حقائق العلم والواقع، مع الحفاظ على هيبة النص النبوي وثبوته. وأوصت بالاقتداء بمنهج الشراح المتقدمين في كيفية الجمع بين التسليم للنص والبحث عن حكمته العقلية، ودعت لتعزيز الدراسات المقارنة بين الشراح[5].

6- **دراسة (الخلف، 2017) بعنوان: التكامل بين علوم الحديث والعلوم العقلية: دراسة في المنهج** هدفت إلى إثبات أن علم الحديث هو في جوهره علم عقلي رصين وليس مجرد نقل آلي، واستخدمت المنهج التكاملي لإظهار الروابط بين المنطق ونظرية المعرفة وبين قواعد الجرح والتعديل. وخلصت إلى أن المحدثين سبقوا المناهج العلمية الحديثة في وضع معايير التوثيق والنقد البناء القائم على الاستنتاج العقلي والبرهان. وأوصت بفتح آفاق البحث البيني بين الدراسات الحديثية والعلوم الإنسانية المعاصرة، وأكدت على أهمية إظهار الجانب العقلاني لعلم الحديث لغير المختصين لدفع فرية الجمود السلفي[6].

تظهر الدراسات السابقة ثراء معرفيا في معالجة إشكالية العقل والنقل، حيث ركزت في مجملها على تأصيل معايير نقد المتن وكشف تهافت القراءات العقلانية الحداثية المنفلتة من ضوابط الرواية. وبالرغم من تقاطع هذه الدراسات مع البحث الحالي في تناول مفاهيم العقل والمنهج النقدي، إلا أن ما يميز هذا البحث هو سعيه لتقديم رؤية تكاملية تطبيقية لا تكتفي بالجانب التنظيري المقارن، بل تضع ضوابط دقيقة لإعمال العقل كأداة فهم واستنباط لا كأداة حكم وإقصاء، مع التركيز على الموازنة الدقيقة التي تمنع الإفراط في تقديس العقل أو التفريط في دوره التبعي للنص الشرعي. كما ينفرد البحث بمحاولة جسر الهوة بين صرامة المحدثين في الضبط وبين المقتضيات العقلية المعاصرة التي تبحث عن المعقولية والاتساق، مما يجعله محاولة جادة لتقديم نموذج توفيقي يدفع التعارض الظاهري ويصون السنة النبوية من الشبهات في آنٍ واحد.

مصطلحات ومفاهيم البحث

1- **منهج المحدثين**

المنهج لغة هو الطريق الواضح والنهج المستبين، والمحدثون جمع محدث وهو العالم بعلم الحديث رواية ودراية.[7]

اصطلاحا :هو مجموعة القواعد العلمية والمعايير النقدية التي وضعها علماء الحديث لتمحيص الروايات النبوية، والتي تقوم على ركنين أساسيين: نقد الإسناد للتأكد من اتصال السند وعدالة وضبط الرواة، ونقد المتن للتأكد من سلامة النص من الشذوذ والعلة القادحة.[8]

2- **مقتضيات العقل**

العقل لغة :مشتق من عقل أي أمسك ومنع، وسمي العقل عقلا لأنه يعقل صاحبه عن القبيح ويمنعه من الوقوع في الخطأ.[9]

واصطلاحا :هي الأحكام والضرورات والنتائج التي يتوصل إليها الفكر السليم والمنطق الفطري، والتي لا يمكن إنكارها أو تجاوزها عند النظر في النصوص الشرعية، وهي القوة التي يدرك بها الإنسان المعارف النظرية والعملية.[10]

3- **نقد الحديث**

لغة :النقد هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، وهو كشف العيوب وإظهار المحاسن.[11]

واصطلاحا :هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث الجرح والتعديل، وفي المتون من حيث القبول والرد، بهدف تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والموضوعة وفق معايير علمية دقيقة.[12]

4- **المتن**

لغة :المتن هو ما صلب وارتفع من الأرض، وهو الظهر.[13]

واصطلاحا :هو النص الذي ينتهي إليه الإسناد من الكلام، وهو مادة الحديث وجوهر الرسالة النبوية التي يبحث في صحة نسبتها ومدى موافقتها للأصول.[14]

5- الإسناد

لغة :هو رفع الحديث إلى قائله، مأخوذ من سند وهو ما ارتفع من الجبل ويعتمد عليه.[15]

واصطلاحا :هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو الخصيصة التي ميز الله بها الأمة المحمدية لحفظ دينها من التحريف والضياع.[16]

المبحث الأول: منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي

المطلب الأول- نشأة علم الحديث وأهمية منهج المحدثين

إن المتأمل في تاريخ العلوم الإسلامية يجد أن بذور علم الحديث قد غرست منذ الرعيل الأول، حيث كان الصحابة الكرام يتلقون السنة النبوية بوعي وحذر شديدين، مدفوعين بحث النبي ﷺ على الضبط في قوله: نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها، وهو ما وضع اللبنة الأولى لمنهجية الرواية والدراية[17] ومع اتساع رقعة الدولة الإسلامية وانتقال الصحابة إلى الأمصار، بدأت ملامح التثبت تزداد رسوخا، إلا أن التحول الجذري والنشأة الفعلية لعلم الحديث كعلم مستقل بقواعده ومعاييره لم تظهر بوضوح إلا عقب وقوع الفتنة التي أطلت برأسها في منتصف القرن الأول الهجري، حيث ظهرت الفرق الفكرية والسياسية وبدأ الوضع (الاختلاق) يتسلل إلى الحديث النبوي لخدمة مصالح ضيقة، مما استدعى وقفة حازمة من كبار التابعين الذين رفعوا شعار سموا لنا رجالكم، وهو ما أسس لظهور علم الإسناد الذي لم تعرفه الأمم السابقة.[18]

وتتجلى أهمية منهج المحدثين في كونه المختبر العلمي الذي صان الشريعة من التحريف، فهو لم يكن مجرد تجميع للروايات، بل كان منظومة نقدية متكاملة تبحث في العدالة البشرية والضبط المعرفي للناقلين، حيث استطاع المحدثون عبر قرون من الزمن تمييز الصحيح من السقيم وفق معايير موضوعية صارمة تفوقت بجودتها على أحدث مناهج البحث التاريخي المعاصر في التوثيق الأكاديمي، [19]إن هذا المنهج قد جعل للسنة النبوية سياجا من الهيبة العلمية، مستندا إلى الإسناد الذي اعتبره الإمام ابن المبارك ركنا من أركان الدين، مؤكدا أنه لولا هذا الإسناد لاستطاع كل من هب ودب أن يقول في الدين ما يشاء بلا دليل.[20]

علاوة على ذلك، تبرز خطورة هذا المنهج وأهميته من خلال الارتباط العضوي بين السنة والقرآن، فالسنة هي المفسرة للذكر الحكيم والمبينة لمجمله والمقيدة لمطلقه، وأي خلل في منهج نقدها سيؤدي بالضرورة إلى اضطراب في فهم أحكام الشريعة ومقاصدها الكلية، [21]لذا، فإن منهج المحدثين هو في الحقيقة أداة استباقية لحفظ الهوية الإسلامية من الشوائب الفكرية، وهو منهج لا يكتفي بسلامة الطريق (السند) بل يغوص في جوهر الرسالة (المتن) ليضمن اتساقها مع أصول الوحي، مما يجعله أرقى نظام نقدي عرفه التاريخ الإنساني في حفظ التراث ونقله بأمانة وموضوعية،[22] وبناء عليه، يمثل هذا العلم القاعدة الصلبة التي استندت إليها كافة العلوم الشرعية من فقه وأصول وتفسير، فلا يتصور وجود اجتهاد صحيح دون استناد إلى نص نبوي محص بموازين المحدثين الدقيقة.

المطلب الثاني- قواعد المحدثين في نقد الإسناد

يعد نقد الإسناد الركيزة الأساسية التي بنى عليها المحدثون صرحهم العلمي، وهو يقوم على منظومة خماسية الشروط تمثل في مجموعها أعلى درجات التوثيق المعرفي، وتبدأ هذه المنظومة بشرط اتصال السند، ومعناه أن يكون كل راوٍ من رواته قد أخذ الحديث عمن فوقه مباشرة بطريق من طرق التحمل المعتبرة، من بداية السلسلة إلى منتهاها، بحيث لا يكون هناك انقطاع أو إرسال أو إعضال، فالانقطاع في السند يورث جهالة بحال الراوي الساقط، والجهالة تمنع الحكم بالصحة، [23]إن هذا التتابع الحسي والمعنوي في نقل الخبر يضمن بقاء النص في دائرته النبوية ويمنع دخول الأقوال المدرجة التي لا زمام لها ولا خطام.

أما الشرط الثاني فهو عدالة الرواة، وهي الركن الأخلاقي في نقد الإسناد، حيث يشترط في كل راوٍ أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، فالعدالة ملكة نفسية تحمل صاحبها على ملازمة التقوى ومجانبة الهوى،

ومن ثم يغلب على الظن صدقه في نقل خبر رسول الله ﷺ ، [24]ويقترن بهذا الشرط الأخلاقي ركن فني لا يقل عنه أهمية وهو الضبط، ويقصد به أن يكون الراوي متيقظا غير مغفل، حافظا لما سمعه إن حدث من حفظه (ضبط صدر)، أو محكما لكتابه إن حدث من كتابه (ضبط كتاب)، لضمان أداء الحديث كما سمعه دون زيادة أو نقصان أو تغيير في المعاني، [25]وقد أقام المحدثون لهذا الغرض علم الجرح والتعديل الذي تفحصوا فيه حياة الرواة بدقة مذهلة، فميزوا بين من تغير حفظه بتقدم السن وبين من اختلطت عليه الكتب.

ولم يقف المحدثون عند حدود الظاهر، بل غاصوا في أعماق السند عبر شرطين سلبيين يمثلان قمة الدقة النقدية، أولهما انتفاء الشذوذ، والشذوذ هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه أو لمجموع الثقات، فالعبرة في منهج المحدثين ليست بمجرد الثقة، بل بالاتساق مع المرويات المحفوظة، فإذا تفرد الثقة بما يخالف أصول الرواية كان ذلك مظنة الخطأ والوهم ، [26]والشرط الآخر هو انتفاء العلة القادحة، والعلة هي سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة، وهو علم لا يدركه إلا الجهابذة من النقاد الذين رزقهم الله ملكة كشف الأوهام الدقيقة، كوصل المنقطع أو إدراج كلام الصحابي في حديث النبي ﷺ [27]إن تطبيق هذه القواعد الخمس مجتمعة حول نقد الإسناد إلى ما يشبه العملية الجراحية المعرفية التي لا تقبل الاحتمالات المرجوحة، بل تسعى لتحقيق غلبة الظن القوية التي تقترب من اليقين في نسبة القول لصاحبه ﷺ، مما جعل الإسناد ميزة خص الله بها هذه الأمة دون غيرها من الأمم في توثيق تراثها الديني [28]وبذلك يصبح السند بمثابة الهوية الرسمية للحديث، فلا يقبل قول بغير سند، ولا يقبل سند بغير استيفاء هذه الشروط الجوهرية.

المطلب الثالث– ضوابط نقد المتن عند المحدثين

على خلاف ما يروج له بعض المستشرقين وتبعهم في ذلك بعض الحداثيين من أن المحدثين قد قصروا جهدهم النقدى على الإسناد وأغفلوا المتن، فإن الفحص الدقيق للمنهج الحديثي يثبت أن نقد المتن كان حاضرا بقوة وبصورة مبكرة جدا، حيث وضع العلماء ضوابط الدراية التي تعرض النص على الأصول الكلية الثابتة لضمان سلامته من الشذوذ أو العلة ،[29]إن نقد المتن عند المحدثين لم يكن ترفا فكريا، بل كان عملية فحص جوهرية تنطلق من حقيقة أن النص النبوي هو وحي يخرج من مشكاة النبوة، وبالتالي فلا يمكن أن يصادم الثوابت اليقينية التي قامت عليها الشريعة.

وتأتي في مقدمة هذه الضوابط عرض الحديث على القرآن الكريم، فالقرآن هو المهيمن على كل وحي، وكل حديث ثبتت مخالفته لصريح النص القرآني بمخالفة لا يمكن فيها الجمع أو التوفيق، اعتبره النقاد معلولا أو منكر المتن، لأن السنة مفسرة للقرآن ولا يمكن أن تنقض أصله[30]، ويلي ذلك ضابط العرض على السنة المشهورة والأصول المتقررة، حيث يرد الحديث إذا خالف الأحاديث المتواترة أو القواعد العامة المجمع عليها في الشريعة، لأن التفرد بما يخالف المشهور مظنة الخطأ في الرواية، [31]إن هذه الموازنة النصية تضمن وحدة المنظومة التشريعية واتساق أجزائها.

علاوة على ذلك، توسع المحدثون في استخدام المعايير العقلية والحسية في نقد المتن، فاشترطوا ألا يعارض الحديث العقل الصريح أو الحس والمشاهدة أو الحقائق التاريخية المقطوع بها، لأن الوحي لا يأتي بما تحيله العقول وإن أتى بما تحار فيه، [32]ومن أدق مسالكهم في هذا الباب كشفهم للأحاديث التي تتضمن مجازفات وسخافات لا تليق ببيان النبوة، مثل الأحاديث التي ترتب وعيدا شديدا وعذابا مخلدا على مخالفة يسيرة، أو تلك التي تمنح ثوابا عظيما وقصورا في الجنة على عمل تافه، فهذه المبالغات تعد قرينة قوية عند النقاد على كذب الراوي أو وضعه للحديث.[33]

كما لم يغفل المحدثون النقد اللغوي والجمالي للمتن، فالنبي ﷺ أوتي جوامع الكلم، ومن ثم فإن ركاكة الأسلوب، أو وجود ألفاظ مستهجنة، أو اضطراب في السبك والمعنى، كانت تثير ريبة الناقد الفورية في صحة نسبة الكلام لمقام النبوة، إذ إن جلالة النبوة تقتضي سمو البيان، [34]وبناء على ما تقدم، يظهر جليا أن نقد المتن كان مكملا لنقد السند ومرتبطا به ارتباطا عضويا، فالسند هو الطريق المؤدي للنص، والمتن هو جوهر الرسالة، ولا تتحقق الصحة المطلقة إلا بسلامتهما معا من أي

قادح يخل بمعقولية النص أو اتساقه مع مقاصد الشريعة الكبرى، [35]إن هذا المنهج الشمولي هو الذي حفظ للسنة هيبتها العلمية وجعلها عصية على الاختراق أو التحريف عبر العصور.

المبحث الثاني: مقتضيات العقل وحدود إعماله في الحديث النبوي

المطلب الأول– مفهوم العقل ومكانته في الإسلام

يعد العقل في المنظور الإسلامي جوهرا إنسانيا رفيعا، فهو ليس مجرد عضلة بيولوجية أو أداة حسابية صماء، بل هو قوة غريزية ونور يقذف في القلب تتهيأ به النفس لإدراك العلوم والمعارف، هذا التعريف الغزالي يربط بين الجانب المادي والإدراكي وبين الفيض الإلهي الذي يجعل العقل قادرا على تجاوز المحسوسات إلى المعقولات، وهو بذلك يمثل شرطا أساسيا وأصلا لا غنى عنه لفهم الخطاب الإلهي واستيعاب مراد الشارع، [36]إن العقل هو مناط التكليف، فبه يتميز الإنسان عن سائر المخلوقات، وبفقده يسقط الخطاب التشريعي، مما يعني أن الإسلام اعتبر العقل ركنا وجوديا في علاقة العبد بربه، فلا دين لمن لا عقل له، ولا مسؤولية شرعية دون إدراك عقلي سليم.

وقد منح الإسلام العقل مكانة سامقة ومنزلة رفيعة لم يحظ بها في أي نسق فكري أو فلسفي آخر، حيث اعتبره الوحي الحجة الباطنة التي لا تستقيم حياة البشر دونها، وجعله متكاملا مع الحجة الظاهرة وهي الوحي الإلهي .ولقد جاء القرآن الكريم ليحرر هذا العقل من أصفاد التبعية والتقليد الأعمى للموروثات الجاهلية والخرافات التي تعطل طاقته، داعيا في مئات الآيات وعبر تساؤلات استنكارية (أفلا تعقلون، أفلا تتفكرون، أولم ينظروا) إلى إعمال النظر والتدبر في الآفاق وفي الأنفس،[37] إن هذا الاحتفاء القرآني بالعقل لم يكن مجرد دعوة عابرة، بل هو تأسيس لمنهج معرفي يجعل من البرهان العقلي سبيلا للوصول إلى اليقين الإيماني، مما يدمج العقل في صلب العملية الاعتقادية والتشريعية.

وتتجلى هذه المكانة الرفيعة بوضوح عند النظر إلى مقاصد الشريعة الضرورية، حيث صنف العلماء حفظ العقل كضرورة قصوى تأتي جنبا إلى جنب مع حفظ الدين والنفس والمال والنسل، وحرمت الشريعة كل ما من شأنه تغييب العقل أو إفساده، [38]ومن الناحية الوظيفية، يبرز دور العقل في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وتنزيلها على الواقع المتغير، فالنصوص متناهية والوقائع غير متناهية، ولا يمكن سد هذه الفجوة إلا بجهد عقلي واجتهادي مستنير يدرك المقاصد والعلل . وبذلك، يصبح العقل في المنظور الإسلامي شريكا أساسيا في عملية الفهم والتطبيق، فهو تابع للحق ومسترشد بنور الوحي، وليس ندا للنص أو حاكما عليه بالهوى والتشهي.

وبناء على ما تقدم، فإن تكريم العقل في الإسلام ليس تكريما مطلقا يؤدي إلى تأليه العقل أو عزله عن مصدره الإلهي، بل هو تكريم وظيفي ووجودي يضعه في مكانه الصحيح كأداة لاستيعاب مراد الله تعالى وعمارة الأرض وفق منهج الاستخلاف،[39] إن العقل الصريح في الرؤية الإسلامية هو الذي يدرك حدوده ومجالاته، فيسلم للغيب فيما لا يدركه، ويبدع في عالم الشهادة فيما خلق له، محققا بذلك التوازن بين عالمي المادة والروح .وهذا التكريم هو الذي سمح للحضارة الإسلامية أن تبني نهضة علمية وفكرية قامت على المزاوجة بين النقل الصحيح والعقل الصريح، مما جعل من العقل المسلم عقلا نقديا، بنائيا، ومستوعبا لمتغيرات الزمان والمكان.

المطلب الثاني– ضوابط إعمال العقل في فهم الحديث النبوي

إن إعمال العقل في التعامل مع السنة النبوية ليس فعلا عشوائيا أو بابا مفتوحا للاجتهادات الفردية المنفلتة، بل هو عملية فكرية منضبطة يضبطها منهج دقيق يهدف إلى حماية النص من انزلاق الفهم نحو التحريف أو التعطيل. وأول هذه الضوابط الجوهرية وأكثرها مركزية هو التسليم بمرجعية الوحي وعلوية النص، وهذا يعني أن العقل لا يتقدم على النص بالهوى، بل يعمل في فضاء النص وظلاله لغاية الفهم والاستنباط والكشف عن الحكمة الكامنة فيه، لا للحكم على بطلانه بمجرد توهم معارضة ظاهرية، فالعقل وظيفته الإدراك لا الإنشاء في الأمور الغيبية والتشريعية المحضة،[40] إن هذا الانضباط المنهجي يجعل من العقل أداة لاستنطاق النص واستخراج كنوزه بما يتوافق مع أصول الملة وقواعد اللغة.

ومن الضوابط العقلية الكلية التي قررها المحققون من العلماء ضرورة التفريق الدقيق بين مستحيلات العقل ومحارات العقل، فالعقل السليم يدرك أن الشرع الحكيم قد يأتي بما تحار فيه العقول وتعجز عن إدراك كنهه وحقيقته (كأمور الغيب وتفاصيل البرزخ) نظرا لقصور الإدراك البشري وتناهيه، ولكنه أبدا لا يأتي بما يقطعه العقل بـ استحالته أو تناقضه الذاتي،[41] فالمحار هو ما غاب علمه عن العقل، والمستحيل هو ما حكم العقل بعدم إمكانية وقوعه عقلا كاجتماع النقيضين، وبناء عليه فإن رد الحديث بدعوى عدم استيعاب العقل لمضمونه الغيبي يعد قصورا في المنهج العقلي نفسه، إذ إن من مقتضيات العقل الاعتراف بحدوده وقبوله للخبر الصادق فيما لا يدركه بالحس.

علاوة على ذلك، يشترط في العقل الذي يتصدى لنقد الحديث أو فهمه أن يكون عقلا مجهزا بالأدوات المعرفية اللازمة، فلا يعتد بعقل يجهل لغة العرب وأساليب بيانها، أو يغفل عن مقاصد الشريعة الكلية وسياقات ورود الأحاديث وأسبابها، [42]إن الجهل بهذه الأدوات التفسيرية هو ما يوقع الكثيرين في وهم التعارض، فيردون الأحاديث الصحيحة بدعوى مخالفتها للعقل، بينما يكمن العيب في آلة الفهم لدى الناقد لا في جوهر النص النبوي. لذا، فإن إعمال العقل الصحيح يقتضي الإحاطة بالقرائن الحالية والمقالية المحيطة بالنص، والتمييز بين ما قاله النبي ﷺ بوصفه تشريعا عاما وبين ما كان من قبيل العادة أو التصرف بالإمامة.[43]

وبناء على هذه الضوابط، يصبح العقل في حقيقته خادما للنص ومجليا لمعانيه لا ندا له، حيث يلتزم بقاعدة ذهبية مفادها أن النص الصحيح الصريح لا يمكن أن يصادم العقل الفطري السليم بأي حال من الأحوال. وأي تعارض يدعى بينهما هو تعارض ظاهري فقط، يستوجب من الباحث إعادة فحص أمرين: إما مراجعة المقدمات العقلية التي انطلق منها والتأكد من برهانيتها وعدم تأثرها بالهوى أو الثقافة الوافدة، أو التأكد من ثبوت النص وسلامة إسناده من العلل الخفية، [44]إن هذا التوازن المنهجي هو الذي يحفظ للسنة مكانتها وللعقل كرامته، ويقطع الطريق على دعوات العقلانية المنفلتة التي تريد إخضاع الوحي المطلق لمقاييس العقل البشري النسبي والمحدود بحدود الزمان والمكان.

المطلب الثالث– التكامل بين العقل ومنهج المحدثين وأثره في دفع التعارض

يقوم التكامل بين العقل ومنهج المحدثين على قاعدة صلبة من وحدة المصدر والغاية، فالعقل الصريح والنقل الصحيح كلاهما من مشكاة ربانية واحدة، ولا يمكن لقطعيين أن يتعارضا أبدا. إن المتأمل في صنيع المحدثين يدرك أنهم استخدموا أقصى درجات الذكاء العقلي والمنطق التحليلي في صياغة قواعد الجرح والتعديل وعلم العلل، وهي في جوهرها ليست مجرد نقل آلي، بل هي عمليات عقلية معقدة تعتمد على المقارنة، والاستنباط، وسبر أغوار النفس البشرية لتمحيص الحق من الباطل، [45]هذا التزاوج المنهجي جعل من النقد الحديثي نموذجا فريدا يجمع بين قدسية النص وبين صرامة العقل البرهاني، مما أدى إلى بناء جدار واقٍ للسنة النبوية يتسم بالمرونة والمعقولية في آن واحد.

ويظهر أثر هذا التكامل جليا في دفع التعارض المتوهم عبر مسلكين منهجيين: الأول هو الجمع والتوفيق، وهو المسلك المقدم عند العلماء، حيث يعمل العقل في فهم السياقات والقرائن للجمع بين النص وما يبدو معارضا له من حقائق العقل أو العلم التجريبي، انطلاقا من أن الحقيقة واحدة ولا تتجزأ، [46]أما المسلك الثاني فهو التأويل السائغ، وهو صرف اللفظ عن ظاهره لضرورة عقلية أو شرعية تقتضيها أصول اللغة وقواعد الشريعة الكلية، دون خروج عن جادة الصواب أو سقوط في فخ التحريف الباطني. إن هذه العمليات التوفيقية هي في حقيقتها استثمار عقلي للنص لضمان بقائه حيا وفاعلا في واقع الناس دون مصادمة مع فطرتهم السليمة.

إن منهج المحدثين في نقد الشذوذ والعلة القادحة يمثل ذروة التكامل، فهو في جوهره عرض للمتن الفردي على قواعد العقل الجمعي للأمة وأصولها المستقرة والمستنبطة من استقراء نصوص الوحي،[47] فإذا تفرد راوٍ بحديث يصادم الأصول الكلية أو القواعد العقلية المقطوع بها، فإن المحدثين يحكمون عليه بالشذوذ أو النكارة، مما يثبت أن العقل لم يكن غائبا عن مختبرات النقد الحديثي، بل كان هو الميزان الذي تعرض عليه الروايات بعد التأكد من سلامة طرقها. وهذا التكامل المنهجي يقطع

الطريق على دعوات الفصل النكدي بين العقل والنقل التي يروجها الفكر العلماني المنفصل عن الوحي، أو الفكر المنغلق الذي يحجم دور العقل ويحوله إلى مجرد وعاء للتلقي السلبي.

علاوة على ذلك، فإن هذا التكامل لا يخدم فقط حماية السنة من الدخيل والموضوع، بل يفتح آفاقا رحبة لـ الاجتهاد المعاصر، حيث يسمح للعقل الرشيد بقراءة النصوص النبوية في ضوء المتغيرات العلمية والواقعية المتسارعة، دون إخلال بالثوابت العقدية أو التشريعية، [48]إن منهج المحدثين المنفتح على مقتضيات العقل يمنح الأمة القدرة على تجديد الفهم مع الحفاظ على أصالة النص، وهو ما يجسد وسطية الإسلام التي ترفض الغلو في العقلانية التي تقدح في الوحي، وتنبذ الجمود الذي يعطل طاقات العقل عن فهم مراد الله، [49]وبذلك يظل التكامل بين العقل ومنهج المحدثين هو الضامن الوحيد لاستمرار فاعلية السنة النبوية كمنهج حياة يتسق مع الفطرة الإنسانية ويستجيب لتحديات العصور المختلفة.

الخاتمة

يوضح هذا البحث مجموعة من النتائج الجوهرية التي لخصت الثمرة المعرفية للبحث وأجابت على تساؤلاته المحورية، حيث تأكد أن منهج المحدثين في نقد الحديث لم يكن مجرد آلية آلية لنقل الأسانيد، بل هو منظومة نقدية متكاملة نشأت في وقت مبكر لحماية السنة من الدخيل، وتفوقت في دقتها على المناهج التاريخية الحديثة من خلال صياغة شروط خمسة (الاتصال، والعدالة، والضبط، وانتفاء الشذوذ والعلة) تضمن اليقين في نسبة النص لرسول الله ﷺ، كما أثبت البحث أن نقد المتن كان ركيزة أساسية عند المحدثين عبر ضوابط الدراية التي تعرض النص على القرآن والأصول الثابتة، مما ينفي فرية إغفالهم لجوهر النص. وفيما يخص العقل، توصل البحث إلى أن الإسلام منح العقل مكانة سامقة كشرط للتكليف وأداة للفهم، إلا أنه وضعه في إطاره الوظيفي الصحيح كـ تابع للوحي لا حاكما عليه بالهوى، مع التفريق الحاسم بين محارات العقل التي يعجز العقل عن إدراك كنهها وبين مستحيلات العقل التي لا تأتي بها الشريعة أبدا، لتؤكد النتائج في ختامها أن التكامل بين المنهج الحديثي ومقتضيات العقل هو حقيقة واقعة، وأن كل ما يدعى من تعارض هو توهم ناشئ إما عن عدم ثبوت النص أو عن قصور في آلة الفهم العقلية لدى الناقد، مما يجعل العقل والحديث يخرجان من مشكاة واحدة لخدمة مقاصد الشريعة وعمارة الأرض. وبناء على هذه النتائج، يوصي الباحث بضرورة تكثيف الدراسات البينية التي تزاوج بين علم الحديث والعلوم العقلية والمعرفية المعاصرة لإبراز الوجه العقلاني الرصين للسنة النبوية، ودعوة الجامعات والمراكز البحثية إلى إيلاء فقه المتن وضوابطه عناية أكبر في المناهج التعليمية لتمكين الباحثين من الرد العلمي على الشبهات، مع ضرورة وضع ميثاق منهجي منضبط لإعمال العقل في فهم السنة يمنع القراءات الحداثية المنفلتة التي تضرب النصوص بالمعقولات النسبية، والحث على إصدار موسوعات حديثية تطبيقية تعالج الأحاديث المشكلة وفق منهج الجمع والتوفيق الذي سلكه العلماء المتقدمون، وصولا إلى التوصية بنشر الوعي المنهجي بين الشباب المسلم حول كيفية التعامل مع الشبهات العقلية المثارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز الثقة في المنهج النقدي للمحدثين كأرقى وسيلة توثيقية عرفتها الحضارة الإنسانية.

الهوامش

1. الترك، أثر العقل في نقد متن الحديث عند المحدثين، ط1، الرياض: دار التدمرية، 2020،ص130.
2. العمري، إشكالية التعارض بين العقل والنقل في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، عمّان: دار النفائس، 2018،ص42.
3. الحميد، منهج المدرسة العقلية في التعامل مع السنة النبوية: دراسة تقويمية، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 2021،ص82.
4. باوزير، ضوابط نقد المتن عند المحدثين وأثرها في دفع الشبهات العقلية، ط1، جدة: دار المنهاج، 2019، ص156.
5. منصور، العقل عند الإمام الخطابي وأثره في شرح الحديث، ط1، القاهرة: دار السلام، 2022،ص 82.
6. الخلف، التكامل بين علوم الحديث والعلوم العقلية: دراسة في المنهج، ط1، الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2017، ص187.

7. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ – 1994م)، ج2، ص. 383.
8. الصالح، صبحي، علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 1984م)، ص. 78.
9. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط8، 1426هـ – 2005م ص. 921.
10. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ – 1993م)، ص. 86. ذكرتَ 1997م وهي طبعة دار إحياء التراث
11. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، 1399هـ – 1979م)، ج5، ص. 467.
12. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1405هـ – 1985م)، ص. 22. (ملاحظة: تاريخ 1970م غالباً يعود لطبعة مطبعة السعادة بمصر).
13. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ – 1987م)، ج6، ص. 2201.
14. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، (مصر: دار المنهاج، ط1، 1424هـ – 2003م)، ج1، ص. 24.
15. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، 1423هـ – 2002م)، ص. 14.
16. أبو شهبة، محمد بن محمد، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، (القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية، 2006م)، ص. 32.
17. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط2، 1405هـ – 1985م)، ص. 15.
18. أبو غدة، عبد الفتاح، صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط4، 1990م)، ص. 48.
19. مسلم بن الحجاج، القشيري، مقدمة صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2000م)، ص. 12.
20. السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982م)، ص. 85.
21. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، (دمشق: دار الفكر، 1423هـ – 2002م)، ص. 22.
22. ابن الصلاح، المرجع نفسه، ص. 65.
23. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مرجع سابق، ص. 79.
24. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (مصر: دار المنهاج، ط1، 1424هـ – 2003م)، ج1، ص. 112.
25. النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1996م)، ص. 88.

26. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م)، ص. 45.
27. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م)، ج1، ص. 182.
28. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط9، 1419هـ – 1998م)، ص. 42.
29. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، مرجع سابق، ص. 132.
30. السيوطي، تدريب الراوي، مرجع سابق، ج2، ص. 275.
31. ابن القيم، المنار المنيف، مرجع سابق، ص. 56.
32. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط1، 1986م)، ج1، ص. 34.
33. أبو غدة، عبد الفتاح، الإسناد من الدين، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، 1990م)، ص. 54.
34. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، (الرياض: أضواء السلف، ط1، 1998م)، ص. 82
35. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ – 1993م)، ص. 85.
36. العقاد، عباس محمود، التفكير فريضة إسلامية، (القاهرة: نهضة مصر، 1922م)، ص. 14.
37. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، (الخبر: دار ابن عفان، ط1، 1417هـ – 1997م)، ج1، ص. 32.
38. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ط2، 1411هـ – 1991م)، ج1، ص. 82.
39. ابن تيمية، المرجع نفسه، ج1، ص. 156.
40. ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، (الرياض: دار العاصمة، ط3، 1415هـ – 1994م)، ص. 210.
41. القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية: ضوابط ومعالم، (القاهرة: دار الشروق، ط11، 1421هـ – 2000م)، ص. 92.
42. الدهلوي، شاه ولي الله، حجة الله البالغة، تحقيق: سيد سابق، (بيروت: دار الجيل، ط1، 1426هـ – 2005م)، ج1، ص. 142.
43. ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، مرجع سابق، ج1، ص. 187.
44. السباعي، مصطفى، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1982م)، ص. 142.
45. البغدادي، إسماعيل بن محمد، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996م)، ص. 118.
46. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد زهري النجار، (بيروت: دار الجيل، 1999م)، ص. 74.

47. القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، مرجع سابق، ص. 115.
48. الخطابي، حمد بن محمد، معالم السنن: شرح سنن أبي داود، (حلب: المطبعة العلمية، ط2، 1351هـ – 1932م)، ج1، ص. 63. (عدلت السنة من 1982 لتطابق الطبعات المعروفة).

المصادر والمراجع

1. ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي، (1986)، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 2، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، المملكة العربية السعودية
2. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (2002)، علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر، ط 1، دمشق، دار الفكر، سوريا.
3. ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، (1994)، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، ط 3، الرياض، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية.
4. ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، (1998)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط 9، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا.
5. ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، (1991)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، ط 2، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
6. ابن فارس، أحمد بن فارس القزويني، (1979)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان.
7. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (1999)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، ط 1، عمان، دار ابن القيم – دار ابن عفان، الأردن.
8. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (1991)، اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط 2، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان.
9. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، (1994)، لسان العرب، ط 3، بيروت، دار صادر، لبنان.
10. أبو شهبة، محمد بن محمد، (2006)، دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، ط 2، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، مصر.
11. أبو غدة، عبد الفتاح بن محمد، (1990)، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، ط 1، بيروت، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر، لبنان.
12. البغدادي، الخطيب أحمد بن علي، (1970)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط 1، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، المملكة العربية السعودية.
13. البغدادي، الخطيب أحمد بن علي، (1996)، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط 1، الرياض، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
14. الجوهري، إسماعيل بن حماد، (1987)، الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، لبنان.
15. الدهلوي، أحمد بن عبد الرحيم (شاه ولي الله)، (2005)، حجة الله البالغة، تحقيق: السيد سابق، ط 1، القاهرة، دار الفتح للإعلام العربي، مصر.
16. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (1985)، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط 4، بيروت، المكتب الإسلامي، لبنان.

17. السباعي، مصطفى بن حسني، (1982)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط 3، بيروت، المكتب الإسلامي، لبنان.
18. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (2003)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان.
19. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1996)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة الفاريابي، ط 1، الرياض، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية.
20. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، (1997)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، ط 1، الخبر، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية.
21. صبحي الصالح، (1984)، علوم الحديث ومصطلحه، ط 15، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين
22. العقاد، عباس محمود، (1922)، التفكير فريضة إسلامية، ط 1 (نسخة مجددة)، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر.
23. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (1997)، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، لبنان.
24. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (2005)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ط 8، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان.
25. القرضاوي، يوسف بن عبد الله، (2000)، كيف نتعامل مع السنة النبوية: ضوابط ومعالم، ط 10، القاهرة، دار الشروق، مصر.
26. مسلم بن الحجاج النيسابوري، (2000)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لبنان.
27. النووي، يحيى بن شرف الدين، (1996)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، ط 1، بيروت، دار الكتاب العربي، لبنان.
28. الترك، أثر العقل في نقد متن الحديث عند المحدثين، ط1، الرياض: دار التدمرية، 2020.
29. العمري، إشكالية التعارض بين العقل والنقل في الفكر الإسلامي المعاصر، ط1، عمّان: دار النفائس، 2018.
30. الحميد، منهج المدرسة العقلية في التعامل مع السنة النبوية: دراسة تقويمية، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 2021.
31. باوزير، ضوابط نقد المتن عند المحدثين وأثرها في دفع الشبهات العقلية، ط1، جدة: دار المنهاج، 2019.
32. منصور، العقل عند الإمام الخطابي وأثره في شرح الحديث، ط1، القاهرة: دار السلام، 2022.
33. الخلف، التكامل بين علوم الحديث والعلوم العقلية: دراسة في المنهج، ط1، الرياض: دار كنوز إشبيليا، 2017.